



نخيل نيوز | بغداد

أكد المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي مظهر محمد صالح، اليوم الإثنين، الرابع والعشرين من أبريل عن تطبيق سياستين جدبتين لدعم الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية، فيما كشف عن إجراءات حكومية تتضمن إزالة العوائق أمام التجارة الخارجية.

وقال صالح في تصريحات صحفية تابعتها " نخيل نيوز" إن " السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي برهنت على إنها تمتلك القدرة والمرونة العالية بالتنسيق مع السياسات الحكومية الساندة في توفير قدرات استثنائية لغرض الاستقرار على الأسعار عموماً وأسعار صرف الدينار العراقي إزاء العملة الأجنبية بشكل خاص والتي تتعلق بأسعار الاستيرادات من السلع والخدمات"

وأضاف محمد أنه " وبناء على ما تقدم فإن تحقيق الاستقرار والحفاظ عليه قد جاء عبر سياستين، الأولى: من جانب السياسة النقدية بتسهيل إجراءات التحويل الخارجي وبالسعر الرسمي للصرف عند التحويل وحصر التعاطي بالعملة الأجنبية من خلال القنوات والإجراءات القانونية والآليات المصرفية الرقمية"

وتابع أن " هذه القنوات والإجراءات تتميز جميعها بالإفصاح والحوكمة العالية عبر النظام المالي والمصرفي الوطني والدولي، فضلاً عن تكيف الجهاز المصرفي العراقي الى منصة الامتثال والتدقيق المتعلقة بالتحويلات الخارجية للعملة الأجنبية بشكل مهني وقانوني وسريع دون الإخلال بحرية التحويل الخارجي وهي باتت تنسجم في الوقت نفسه مع القوانين واللوائح الرقابية الوطنية والدولية والتي مثلتها حزم البنك المركزي العراقي الثلاثة"

ووأردف قائلاً " أما الثانية فهي السياسات الحكومية العامة، وتتعلق بما اتخذته مجلس الوزراء خلال الفترة القليلة الماضية من إجراءات تنسيقية ميسرة في المجال الجمركي والضريبي والتجاري في متلازمة منسجمة أمست أكثر دقة بعد إزالة

نخيل نيوز

عوائق بيروقراطية موروثة في حركة التجارة الخارجية ما أعطى استقراراً ومرونة عالية في تحريك نشاط صغار التجار لممارسة دورهم المباشر في الاستيراد من خارج البلاد وبأنفسهم دون سلاسل الوسطاء والقوى الاحتكارية السابقة التي راكمها السوق باختلافاته على مدار أربعين عاماً مضت"